

## أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي

أ. د. حاكم محسن محمد

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

الملخص

سعت الدراسة الى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و القطاع المصرفي ، و ذلك لا هميه هذين المتغيرين من منطلق لأنها مصدران اساسيان في الاستثمار و توليد الاموال و تمويل المشاريع المختلفة و خلق فرص العمل اذ شملت الدراسة تحليل الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى العراق عن طريق الدمج و لاستملاك مقاسه بنسبه من الناتج المحلي الاجمالي والواردة بياناتها في تقارير الاستثمار العالمية وملاحقها ، وغطت الدراسة المدة بين (2005 - 2011) بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر اما بالنسبة للقطاع المصرفي فتمت دراسة الاداء المالي لها عبر المدة نفسها لـ (10) مصارف تجاريه عراقية اهليه مدرجه في سوق العراق المالي ، فضلا عن الاحاطة بالجوانب النظرية لمفاهيم ، الأول - الاستثمار الأجنبي المباشر أنواعه والعوامل المؤثرة فيه وأهم السياسات التي من خلالها يتم استقطابه وبيئة الدولة المستقطبة له ، ولآخر - القطاع المصرفي بكل جوانبه النظرية و الثالث تم من خلاله التعرف على الاداء المصرفي و هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مصادر الاستثمارات الأجنبية و طبيعة العلاقة ما بين هذين المتغيرين و ما يسببه دخول المستثمر الاجنبي على القطاع المصرفي اذ تم استخدام التحليل الاحصائي فأستخدم نموذج تحليل الانحدار البسيط في قياس أثر المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي المباشر) في المتغيرات المعتمدة المتمثلة بـ(مؤشرات الاداء المصرفي لمصرف الائتمان ) المعبر عن العينة . وتمحورت المشكلة عن هل أن لدخول الاستثمار الاجنبي المباشر أي اثار في القطاع المصرفي .

و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها :

- أ- فيما يخص الاستثمار الاجنبي المباشر.
  - صدور العديد من القوانين و انشاء الهيئات و توقيع العديد من الاتفاقيات التي تؤدي الى تنظيم و تشجيع الاستثمار .
  - اظهر التحليل العملي ان حجم التدفقات الواردة الى العراق كانت قليلة جدا و ذات تدبذبات كبيره .
  - اما فيما يخص موقع العراق بالنسبة للمؤشرات الاستثمار الدولية كان موقع العراق غير جيد و يحتاج الى الكثير من الاصلاحات
- ب- فيما يخص القطاع المصرفي
  - اظهر التحليل العملي للقطاع المصرفي العراقي ان هنالك العديد من التطورات التي حصلت منها صدور القوانين التي تنظم هذا القطاع و اهمها قانون المصارف رقم 94 لسنة 2006 .
  - فتح المجال امام المستثمر الاجنبي اذ استقطب استثمارات اجنبية متنوعة على شكل وحدات قائمه بلغ عددها نهاية 2011 (10) وحدات قائمه واستثمارات اجنبية على شكل مشاركته في راس المال المصارف القائمة بلغ عددها ( 6 ) .
  - اظهرت نتائج التحليل الاحصائي معنوية العلاقة ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات الاداء المالي ( مصرف الائتمان ) معبرا عن العينة لذلك تم قبول الفرضية .

- وخلص البحث الى مجموعه من التوصيات
- لابد من توفير الظروف المناخية الاستثمارية لتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لاجتذاب مثل تلك الاستثمارات و ذلك عن طريق منح المزيد من الضمانات و المزايا .
  - توفير المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر و الترويج لها .
  - تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه القطاع المصرفي نظرا للاثار الايجابية المتحققة منه .
  - ضرورة توجه المصارف العراقية نحو الاندماج من اجل تكوين كيانات مالية كبير قادره على جذب مثل تلك الاستثمارات

### Abstract

The study sought to analyze the relationship between foreign direct investment and banking sector, as included in the study analysis FDI inflows into Iraq through merger and the acquisition of measured percentage of gross domestic product and received data in the reports of international investment and its Annexes, and study covered the period between ( 2005 – 2011)

As well as the surround aspects theory of concepts, the first - foreign direct investment types and factors affecting it and the most important policies through which the polarization and environment state polarized him, and the second - the banking sector in all its aspects of theory and the third was specific to financial analyses. and purpose of this study to identify the nature of the relationship between these two variables and what caused the entry of foreign investors on the banking sector have used simple regression analysis model to measure the impact of the independent variable (FDI) approved of the variables (banking performance indicators of the Bank of Credit) crossing for sample Study and reached a total of Results

A - with respect to foreign direct investment

- adoption of several laws and the establishment of bodies and the signing of several agreements that lead to organize and encourage investment .
- practical analysis showed that the volume of inflows Iraq too few and large fluctuations .
- As for the position for international indicators were not good .

B- With respect to the banking sector

- practical analysis showed the Iraqi banking sector that there are many developments including the issuance of laws that regulate this sector and most important of the Banking Act No. 94 of 2006 .
- opening the way for foreign investors as it attracted a variety of foreign investment at the form and list of numbered units end of 2011 (10) units or in the form of equity participation existing banks and list of numbered(6) .
- As practical side showed that banks that include foreign investment banks perform better than the other and this is what explained the coefficient of variation .
- results of statistical analysis showed a significant relationship between foreign direct investment and financial performance indicators (bank credit) expressing the sample for that hypothesis was accepted.

The study concluded with a set of recommendations .

- must take advantage of the experiences of some countries that have been able to attract such investments .
- Provide the necessary information needed by the investor and promotion .
- Activating FDI towards the banking sector due to the positive effects achieved it .

## المقدمة

كان الاستثمار الأجنبي و مازال موضع جدل سياسي و اقتصادي ،وتوزع الجدل السياسي بين مؤيد لهذا النوع من الاستثمار ومعارض له .فركز الاتجاه الأول على التبعات السياسية و الاقتصادية لهذا الاستثمار ، فكان هذا من قبل الأطراف غير الملمة بطبيعة و مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر إما الاتجاه الآخر فكان مؤيدا لدخول هذا النوع من الاستثمارات لان في العديد من الدول التي سمحت بهذا النوع من الاستثمار انعكست آثاره بصورة ايجابية على اقتصاداتها ،كما في دول شرق آسيا وبعض الدول العربية و بالأخص الخليجية منها إذ ابرز المؤيد لهذا الاستثمار المزايا التي ظهرت بصورة واضحة على هذه الدول .ومن اجل جذب تلك الاستثمارات قامت العديد من الدول و منها العراق على اصدار العديد من القوانين و التشريعات التي تؤدي الى توفير المناخ الاستثماري الملائم ووضع آليات متنوعة من اجل تهيئته البيئة الاستثمارية الملائمة التي تؤدي الى جذب مزيد من تلك الاستثمارات بصورة لاسيما .وعلى إيه حال يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمه في تنشيط الاقتصاديات الوطنية في حدود السياسة العامة للدولة المضيفة وما تضعه من ضوابط لضمان حقوقها في جوانبه المتعددة و يتناول مشروع البحث موضوع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وما يتركه من اثار في القطاع المصرفي بعد هذا القطاع متخصصاً بتجميع الأموال و تخصيصها في المجالات الاستثمارية المناسبة وانعكاسه على الأداء المصرفي بسبب التطورات السريعة في البيئة العالمية و ما رافقه ذلك من ظهور العولمة المالية و المصرفية بوجه خاص و ازدياد عمليات الاندماج على المستوى العالمي الامر الذي تطلب معرفه اثر تلك الاستثمارات في القطاع المصرفي معبراً عنه في مجموعه من المؤشرات .

المبحث الأول : منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في تنمية اقتصاديات الدول التي تعتمد هذا النوع من التمويل طريقاً للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية كونه يوفر الاموال اللازمة لتحقيق هذه التنمية من خلال تمويل الاستثمارات المختلفة . و لعلاقة هذا الاستثمار بالقطاع المصرفي من خلال كونه حاضنة للأموال التي تمكنه من استغلال الفرص الاستثمارية و توظيف الاموال لاستثمارها للحصول على العائد المجزي أولاً و ما يتركه هذا الاستثمار من تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل عام لذلك تتجسد المشكلة في تساعل عام هو الآتية (هل للاستثمار الاجنبي المباشر تأثير في القطاع المصرفي ) . و هذه المشكلة تتمحور في الابعاد الآتية :

1. ما مصادر الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومدى مساهمتها في القطاع المصرفي ؟
2. ما حجم الاستثمار الأجنبي المباشر و مدى تأثيره في القطاع المصرفي ؟
3. ما انعكاس الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء القطاع المصرفي؟

ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي :

1. التأطير المعرفي و الفكري لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. معرفه حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة و الاداء المالي المصرفي .
3. ما الآثار الناتجة لهذا النوع من لاستثمارات على القطاع المصرفي من خلال بعض المؤشرات ذات الصلة بالأداء المالي المصرفي .

4. تحليل العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و القطاع المصرفي ممثلا بالمصارف التجارية .

ثالثا فرضية البحث

يقوم البحث على فرضيه رئيسيه وهي ( وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر و الاداء المالي المصرفي )

رابعا: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من خلال تناوله لموضوع يعد موضع جدال و نقاش بين الباحثين و الكتاب ،بين مؤيد و معارض إذ يقوم الأول بعرض الايجابيات و الاخر يعرض السلبيات ولذلك فان الدخول في مضمار هذا الموضوع و معرفه طبيعته و أهميته و أساليبه و آثاره الايجابية و السلبية يكسبه أهمية التي تسعى الاقتصاديات الوطنية لمعرفتها و لان القطاع المصرفي يقوم بتجميع الأموال و تخصيصها و اهمية و دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لذا لا بد من معرفه طبيعة هذا الارتباط و انعكاساته للتوصل إلى نتائج ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمتخذي القرارات الاستثمارية بسبب التطورات المستمرة في البيئة العالمية و ما تحمله من تأثيرات في القطاعات الاقتصادية جميعها ومنها القطاع المصرفي .

المبحث الآخر: الاطار النظري للدراسة: (الاستثمار الاجنبي المباشر و القطاع المصرفي)

أولاً: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على أنه الاستثمار الذي تقوم به الشركة الأجنبية في أسهم ملكية شركة محلية على إن لا تقل عن (10%) (Taylor & Weerapane , 2010:435). أو هو قيام شركة ما بشراء موجودات حقيقيه في بلد أجنبي (Sawyer & Sprinkle,2009:11). كذلك يعرف أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الدولة الام والدولة المضيفة (الموسوي ، 2009:95) أو هو الاستثمار المباشر للشركة في المنتجات أو الخدمات خارج الحدود (Peng,2009:5). و لا يؤثر الاستثمار فقط في تدفقات رأس المال وإنما يؤثر أيضا في المنتجات والتكنولوجيا وحجم وأنماط التجارة : (Beamish & Et.al, 2003) و بدأت العديد من الدول ولاسيما في العقدين الآخرين توجه اهتمامها نحو الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بدأت بتغيير سياستها من اجل جذب كل أنواع الاستثمار الذي تنفذ ((Mnacs)) لما وجدته من منافع تستطيع تحقيقها مثل التوظيف و الصادرات و دخل الضريبة (Blomstrom,2002: 1) لذا قامت الدول النامية بتبني سياسات جديدة ترمي إلى خلق مناخ استثماري ملائم قانونياً اقتصادياً سياسياً و واجتماعياً بعد هذه العوامل على درجة كبيرة من التداخل إذ يسمح التآلف الجيد بجلب الاستثمار الأجنبي. وتتم عملية توفير هذا المناخ الاستثماري من خلال إصدار قوانين تخص معدلات الصرف مزايا الموقع تكلفة العمالة و حوافز الاستثمار حرية تحويل للأرباح و الإعفاء من الضرائب التي تسمح بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل وجود منافسة دولية في هذا المجال بعد أن أصبح الاعتقاد سائداً بأن التدفقات المالية، المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر هي المحرك الضروري النمو الاقتصادي (احمد ، 2004 :159) و يقسم الاستثمار الاجنبي المباشر الى

(1) الاستثمار الاجنبي المباشر الأفقي

وهو نوع الاستثمار الذي يهدف إلى إنتاج سلع وخدمات مشابه إلى تلك المنتجة في البلد الأصلي وتنتظر الحكومات إليها على أنها أقل احتمال إلى إجراء السيطرة وتهدف إلى إشباع السوق (العامري ،2010 : 773).

## (2) الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي

ويقصد به مراحل مختلفة من الإنتاج تتم في دوله وأحده (Oberie,2010:189) .

و يقسم هذا النوع من الاستثمار إلى نوعين هما

- الاستثمار العمودي الخلفي
- الاستثمار العمودي الأمامي

## (3) الاستثمار الاجنبي المباشر المختلط

يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى إنتاج السلع أو الخدمات النهائية في الخارج على نحو غير مشابه إلى تلك المنتجة في الموطن الأصلي. ومن بين أنواع الاستثمار المذكوره انفاً ، يمثل هذا النوع من الاستثمارات الهدف الأكثر احتمالاً إلى تدخل الدولة المضيفة كونها تقدم اقل فائدة ممكنة إلى الاقتصاد المحلي ، ومن جهة أخرى فإن الاستثمارات المختلطة تعاني من مشكلة الصورة الذهنية الراسخة بشأنها. فمن منظور الدولة المضيفة فإن هذا النوع من الاستثمارات قلما يكثر بحاجات السوق ، وبالأحرى فإن إدارة الاستثمارات المختلطة عندما تقوم بدراسة نشاطات الشركة وتفحصها فإنها تشجع المشاريع المربحة وتنبد تلك المشاريع ذات العائدات المنخفضة ، وعليه فهي تسعى إلى تحقيق الأرباح و/أو النمو للشركة الأم بغض النظر عن مدى المنفعة المتحققة للبلد المضيف. لذا فهي تقدم أثراً يكاد يكون معدوماً على اقتصاد البلد المضيف (عبيد ، 2005: 8) وهناك طريقتان تستخدمهما الشركات المتعددة الجنسية من اجل تنفيذ هذا الاستثمار وهما:

- 1- الاندماج و لاستملاك العابر للحدود **Gross-Border Mergers And Acquisition (M&A)** ويقصد به دخول السوق الأجنبية من خلال شراء مشروع قائم
- 2-إنشاء مشروع **Greenfield (G & F)**: ويقصد به دخول السوق الأجنبية من خلال بناء مشروع جديد

(1: 2004, Nocke & Yeaple)

ثانياً : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي

شهد العقدان الاخيران تعن في توجه الاستثمار الاجنبي المباشر من القطاع الصناعة الى قطاع الخدمات .و ذلك للأسباب الاتية (Hill ,2007:245-246)

1. هذا التحول يعكس تعناً الاقتصادية المتطورة من قطاع الصناعة الى قطاع الخدمات
2. الخدمات المصرفية تتميز بخاصية ،لا يمكن ان يتم تداولها دوليا بل تحتاج الى ان تنتج أي يحتاجها الزبائن
3. العديد من الحكومات حررت قطاع الخدمات للمستثمرين الاجانب
4. بسبب التطور التكنولوجي ساعد هذا الامر بعض مؤسسات الخدمات ان تنقل النشاطات لمناطق جغرافية مختلفة للاستفادة من عوامل الكلفة . وهذه الزيادة تشير الى أن تحرير النظام المالي شجع الوحدات الجديدة بالبحث عن مصادر جديدة من اجل تحقيق الارباح. وهذا أدى الى نشوء المصارف الدولية فالأنشطة التي تقوم بها هذه المصارف تكاد تكون مشابهة الى الأنشطة التي تقوم بها المصارف التقليدية مثل قبول الودائع و منح القروض للشركات الكبيرة و التي تختلف عن الخدمات التي تقدمها للشركات الصغيرة و المحلية و السمة التي تتميز بها هذه المصارف هي تعاملها مع الشركات المتعددة الجنسية (Casu & Et.al,2006:102) و لعبت هذه المصارف دوراً كبيراً في أزمة المالية العالمية إلاخيرة .فمراكز التداول الموجودة في المناطق الجغرافية المختلفة سهلت انتقال هذه الأزمة عبر الحدود .فالخسائر المالية سلطت

الضوء على رؤوس أموال هذه المصارف و طرق تمويلها فضلاً عن ان صعوبة ادارة العملة ساعد على انتقال ازمة السيولة الى البلدان و الاسواق (1: 2010 Bank For International Settlement)

ثالثاً: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي

من الاثار الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المباشرة الى القطاع المصرفي هي :

1-العولمة المصرفية: يقصد بالعولمة (Globalization) المصطلح الذي يصف عمليات الاندماج للأسواق والمنتجات في العالم. فالعالم لم يعد ذلك النظام الذي يرتبط به الأسواق عن طريق حواجز التعريف و البعد أو الثقافة بل اتجه إلى إن يصبح سوقاً واحداً وليس من الضروري أن تكون هذه الشركات كبيرة فالعديد من الشركات استطاعت الدخول إلى الأسواق الخارجية وتمكنت من تسويق منتجاتها (طاقه، 2007:2) واصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصافاً بالنشاط الاقتصادي ، وترتبط العولمة أيضاً بالنشاط المصرفي بوصفها جزءاً من العولمة الاقتصادية. وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعاداً ومضامين جديدة ، جعلت المصارف تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبقة ، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة، من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب ألمتحققة والتطلع إلى المستقبل. ولما كانت المصارف تصنع هويتها وشخصيتها من خلال توجهها الذي اختطته عبر تاريخها ومنذ إنشائها جعلت العولمة المصرفية من الرؤية المستقبلية بُعداً جديداً للدخول إلى عالم جديد من الكونية، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة. ففي ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه المصارف و لاسيما المصارف التجارية ، إلى التحول نحو المصارف الشاملة Universal Banks. وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من القطاعات كافة، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة. وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات . وكذلك تعمل على تقديم الخدمات المتنوعة كافة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد معرفي(عبد الحميد ،2001:28) وتدمجه نشاطا دوليا في السوق العالمي بجوانبه وبأبعاده المختلفة وبما يجعله يخضع للتراجع ، فالعولمة اتجه مصيري في إطار الكيانات والتكتلات المصرفية بالغة الضخامة ، في شكل اتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاضم النمو في أنحاء العالم كافة، وفي الوقت نفسه زيادة ثقل المراكز الوطنية وقدرة وكفاءة العقول وأصحاب الفكر الإبداعي على صناعة قواعد الارتكاز وحمايتها بشكل دائم ومستمر لقد جمعت العولمة المصرفية ما بين تحرير النشاط التمويلي و ما يتضمنه من مخاطر وبين تحديث النشاط المصرفي و إصلاحه، كما ترتبت عنها ضغوطات سعيها وراء تضخيم الكيانات المصرفية و زيادة مستوى التفاعل فيما بينها، مما استوجب إحداث تطورات هائلة و تحسين كبير في سهولة و سرعة حركة التدفقات المالية و المعلومات و بذلك توفير الخدمات المصرفية اللازمة (الخضيري ،2001:255)

2-الاندماج المصرفي: يعبر الدمج المصرفي عن الاتحاد بين مؤسستين مصرفيتين او اكثر تحت ادارة واحدة ،وقد يؤدي الدمج الى زوال كل المصارف المشاركة في تلك العملية وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه بالاتحاد (Consolidation) ، و اذا ما ترتب على عمليه الدمج زوال احد المصارف من الناحية القانونية و ضمه الى المصرف الدامج الذي اصبح يملك حقوق المصرف كافة و يلتزم بتسديد التزاماته كافة فيطلق على هذه فيطلق Merger، وقد يكون الدمج جزئيا من خلال تملك حصص مؤثرة من اسهم الملكية للمصارف فتعرف هذه العملية بالاكنتساب (الربيعي و راضي ، 2011 : 138- 139) .

3-المصارف الدولية : تعد المصارف التجارية من أولى المؤسسات المالية التي ظهرت في التاريخ وأيضاً من أولى المؤسسات التي بدأت بالعمل في الخارج وبدأت بتقديم خدماتها للمناطق البعيدة. وتمركزت هذه المصارف لأول مرة عن البحر الأبيض المتوسط عن مناطق مثل أثينا، القاهرة، القدس و روما لمساعدة التجار على تمويل شحن المواد الأولية والبضائع وتبديل عملة دولة بأخرى (Rose & Hudgins , 705:2005) ويطلق على هذه المصارف بالمصارف الدولية (International Banking)، المصارف المتعددة الجنسية (Multination Banking) او المصارف الأجنبية (Foreign) أي أن هنالك عدة تسميات لهذه المصارف لكن المصطلح الأكثر اتفاقاً بين الكتاب والمؤلفين هو المصارف الدولية .

فيعرف المصرف الدولي على انه المصرف الذي ينفذ أعمالاً عبر الحدود او المصرف الذي تتضمن أعماله عملات مختلفة (76: Casu & Et.al, 2006) و تعرف أيضاً بانها المصارف التي تعود ملكيتها الى رعايا دولة اخرى غير الدولة المسجلين فيها (عبد الله ، 2009: 21) والتوسع الخارجي للمصارف أصبح الصفة المميزة للمصارف التجارية في الوقت الحاضر (Krugman & Obstfeld , 2008:600). و هنالك ثلاث عوامل توضح اسباب نمو المصارف الدولية (Mishkin & Eakins, 2009:476)

1. النمو السريع للتجارة و الشركات المتعدية الجنسية، منذ عقد الستينات و عندما بدأت الشركات بالعمل في الخارج فان هذه الشركات تحتاج للخدمات المصرفية في الدول الاجنبية لمساعدتها في تمويل التجارة الدولية
  2. المصارف الدولية تستطيع تحقيق ارباح كبيره عندما تعمل في بيئة الاستثمار الدولية .فأنها تستطيع اصدار اوراق ماليه أجنبيه وكذلك تستطيع بيع التامين بالخارج وهذه العمليات تستطيع تحقيق ارباح مستقرة .
  3. المصارف المحلية ترغب في العمل في الاسواق الخارجية عندما تكون عملتها ضعيفة
- رابعا . مفهوم و اهمية القطاع المصرفي

يعرف الجهاز المصرفي لبلد ما بأنه المؤسسات والقوانين و الانظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها في ذلك البلد (رمضان & جوده ، 2003:3).و يعرف أيضاً على انه المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المختلفة و لأي (الائتمان التوفير و خدمات الدفع ) وغيرها من الخدمات المالية (Ross, 1999:4) والمصارف تؤدي دور رئيساً وحيوياً حاسماً في توفير الأموال والخدمات المصرفية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن دورها في توفير السيولة النقدية للأفراد والمؤسسات ونشاطات الأعمال على اختلافها ويندر وجود مصرف لا يتعامل بالأموال والموجودات والسندات. ويمكن القول إن طبيعة المصرف تملئ عليه وظيفة تجميع الودائع واستثمارها ومنح الائتمان وتقديم الخدمات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بنشاطات التمويل (الشمري ، 2008: 36) . ويعد الجهاز المصرفي احد المكونات الرئيسية التي يتكون منها النظام المالي (وهو النظام الذي يقوم بنقل الأموال بين المدخرين والمستثمرين من خلال العديد من المؤسسات المالية ويلعب دوراً حاسماً في توزيع مصادر الأموال في الاقتصاد المعاصر) (آل شبيب ، 2012:25)

خامسا :الاداء المالي المصرفي

1. مفهوم الاداء المالي المصرفي

تستمد المصارف بكافة انواعها و التجارية بصورة خاصة اهمية كبيرة مقارنة بالمؤسسات المالية الاخرى ، نظرا لتعدد وتنوع الخدمات التي تقدمها للجمهور ودورها في جذب الاموال من مصادر التمويل المتنوعة والعمل على استثمارها في الميادين الاستثمارية المختلفة ، وما لذلك من اثر في تنشيط عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمع ، هذا من جانب ، ويقع على

عائق هذا النوع من المنشأة المالية مسؤولية حماية اموال المودعين وتحقيق اهداف الاطراف ذات العلاقة من المالكين ومقرضين وعاملين والسلطات الرقابية من جانب اخر . مما يستدعي قيام المصارف باستخدام عدد من مؤشرات الربحية والتي تعكس الجوانب الاساسية للأداء (Rose,1999:158) يعد الأداء من المفاهيم الأساسية والضرورية للمصارف والمنشآت كافة، لان لمخرجاته آثار في أرباح المصارف، أو قد تكون أساسية لبقائها واستمرارها. ومن هنا يصبح الأداء احد المؤشرات المهمة لمدى نجاح المصرف وفاعليته في استغلال الموارد المتاحة. فضلا عن ذلك يعد الأداء من المفاهيم الجذابة، التي تحمل في طياتها نكهة العمل وديناميكيته والجهد الهادف، فهو يحدد العمل الجيد عن الرديء، ويتيح للمديرين تفويجه كما لو كانت إجراءات فنية بحتة (الحسيني و الدوري ،2000:221) . صدقاً وفعالية

## 2 . مؤشرات تقييم الاداء المالي المصرفي

تعد النسب المالية من اهم و اقدم مداخل التقييم المالي للمصارف و تعرف النسب المالية بانها علاقه رياضيه بين رقمين احدهما بسيط و الاخر مقام مثل هذه العلاقة لا تكون ذات معنى الا من خلال مقارنتها بذات النسب للمصرف التجاري نفسه و لسنوات سابقه او المصرف مع مصرف اخر او مع مستويات نسب محده مسبقا (فهد ،2009 :39) وعلى الرغم من هذا التباين، الا أن اغلب الباحثين يعبرون عن الاداء المصرفي من خلال مدى النجاح الذي يحققه المصرف في تحقيق اهدافه ولذلك واتساقاً مع وجهة النظر هذه فانه يعبرون عن الاداء المصرفي بأنه ( انعكاس لمدى نجاح المصرف او فشله في تحقيق اهدافه في وفق معايير محددة وضعها المصرف وفقاً لمتطلبات عمله وطبيعتها ) (مسلم ، 98 :28)

و تقسم النسب المالية الى عدة مجاميع و تتضمن مجموعه عدد من النسب و التي هي كما حددها الباحثين ( Roes , 2002 : 153 ) ( الربيعي و راضي ، 2011 : 147 \_ 158 ) وهذه النسب هي . و سنتعرف على هذه النسب من الناحية النظرية و كالآتي :

### 1) .نسب الربحية

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف . إذ ان هذه المؤشرات تمكن من قياس قدره المصرف في تحقيق العائد النهائي من المبيعات والموجودات وحق الملكية . والأرباح هي المقياس لفعالية سياسات إدارة المصرف الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية والقرارات المتعلقة بهذه السياسة .

#### أ- معدل العائد على الموجودات

ويقاس الكفاءة الكلية في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية . و يحسب وفق المعادلة الآتية :

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\%$$

#### ب- معدل العائد على حق الملكية

يقاس هذا المعدل العائد المتحقق عن الاستثمار في حقوق المساهمين ، فكلما قلت قيمه هذا المعدل كان ذلك مؤشر سيئاً عن أداء المصرف ، أما في حالة ارتفاع معدل العائد على حق الملكية فيدل على الأداء الكفوء للإدارة :

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

## ج\_ معدل العائد على الودائع

يقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها من الموردين الذين يمثلون مصادر تمويلية خارجية ويتمثلون بالمتعاملين مع المصرف وارتفاع ROD يعطي مؤشراً إيجابياً على إمكانية المصرف في تحقيق الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها :

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{الودائع} \times 100\%$$

## (2) نسب كفاءة حق الملكية

ان رأس المال ينبغي ان يكون متيناً ولكن من الناحية العملية نجد صعوبة في تحديد مدى متانة رأس المال للمصرف ( لمصرف واحد او للجهاز المصرفي ككل ) كونه يعتمد على سلوك المقترضين والمودعين . وبصوره عامه لا بد ان يكون حق الملكية كافياً لتغطية الموجودات الثابتة التي يحتاجها المصرف والخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الاقتراض والاستثمار وغيرها . وتوجد العديد من المقاييس الكمية التي تحدد مدى متانة او كفاية حق الملكية في المصارف وأهمها :-

## أ- نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات

تعد هذه النسبة من النسب التقليدية التي ينظر إليها المصرف المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية حق الملكية . فهي تشير الى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على حق الملكية في تمويل الموجودات . فان الزيادة في هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين ، الا أنها تؤدي في الوقت نفسه الى انخفاض في معدل العائد على حق الملكية مما يلحق الضرر بالمساهمين :

$$\text{نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات} = \text{حق الملكية} / \text{مجموع الموجودات} \times 100\%$$

## ب\_نسبة حق الملكية الى الودائع

تبرز أهمية هذه النسبة الى أنها تعطي صورة أفضل عن مدى كفاية حق الملكية ، فهذه النسبة تشير الى مدى قدره المصرف على رد الودائع من رصيد حق الملكية . فان الزيادة في تلك النسبة تمثل حماية للمودعين :

$$\text{نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع} = \text{حق الملكية} / \text{مجموع الودائع} \times 100\%$$

## (3) . نسب تقييم ادارته المديونية

تسمى نسب المديونية بنسب الرافعة المالية ايضاً ، فالرافعة المالية هي مدى استخدام الديون في الهيكل المالي للمصرف . فالزيادة في نسبة تمويل المقترض تدل على ان المصرف أصبح مرفوعاً بشكل كبير ، وان مقدار الرافعة المالية يهتم به كل من المالكين والدائنين .

## أ- نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات المصرف بالمقارنة مع مساهمة المالكين . وعادة ما تكون موجودات المصارف ممولة من أموال المالكين ومن الديون المقترضة من الدائنين . وان مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته :

$$\text{نسبة المطلوبات المتداولة الى حق الملكية} = \text{المطلوبات المتداولة} / \text{صافي حق الملكية} \times 100\%$$

## 4. نسب السيولة

تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف على مجموعه من النسب المالية والتي يمكن من خلالها معرفة مدى كفاءة السيولة النقدية التي تجعل من المصرف قادراً على الوفاء بالمتطلبات والالتزام اتجاه الآخرين :

أ- نسبة الرصيد النقدي الى الودائع

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ السائلة التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه ولدى المصرف المركزي وإجمالي الودائع وما في حكمها من الالتزامات الأخرى المترتبة على المصرف بحكم طبيعة عمله . ويعكس ازدياد هذه النسبة زيادة المبالغ السائلة التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه ولدى المصرف المركزي مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها من الالتزامات الأخرى ، وهذا قد يؤثر في إمكانية المصرف في تحقيق هدف الربحية إذ ان ارتفاع معدل السيولة سيكون تأثيره عكسياً في الأرباح . في حين يؤثر انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض المبالغ السائلة والمتمثلة بالرصيد النقدي في الصندوق والرصيد النقدي لدى مصرف المركزي أو زيادة الحسابات الجارية والودائع والحسابات الدائنة المختلفة :

نسبة الرصيد النقدي = النقدية في الصندوق ولدى المصارف الأخرى / الودائع وما في حكمها  $\times 100\%$

5. نسب السوق

اصبحت نسب السوق واحده من النسب التي يرغب المحللون و المستثمرون الاهتمام بها لمعرفة قدره المصرف في خلق قيمة لحمله الاسهم و من اهم المؤشرات الداخلة في هذه النسبة هي :

أ- معدل ربح السهم (EPS)

تعكس نسبة ربح السهم EPS مدى ربحية كل سهم من أسهم المالكين في المصرف ، إذ تزداد قيمة أسهم المصرف بزيادة التوزيعات المستقبلية وبانخفاض المخاطر المتوقعة . وارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع ربحية السهم الواحد وهو وضع يرغب المساهمون في تحقيقه دوماً :

ربحية السهم الواحد = صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم العادية  $\times 100\%$

ب- مضاعف الأرباح P/E

تقوم هذه العلاقة بين السعر السوقي للسهم و ربحية السهم الواحد و تعبر عن عدد المرات التي يستلم فيها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع و الانخفاض و الارتفاع يعتمد على الأرباح المستقبلية المتوقعة و تحسب وفق المعادلة الآتية

P/E = سعر اغلاق السهم / ربحية السهم الواحد

6. نسب التوظيف

وتشير هذه النسبة الى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة . وفي الوقت نفسه تشير الى انخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين . اي ان نسبة التوظيف ترتبط بعلاقة عكسية مع التوظيف :

نسبة التوظيف = القروض والسلف / الودائع وما في حكمها  $\times 100\%$

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة: قياس و تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاداء المالي المصرفي .

اولا : تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى العراق

يتضح من الجدول (1) ما يأتي :

ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للعراق بلغت خلال مدة الدراسة (2005 - 2011) (133.8) كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي ولقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الاستثمارات (19.1) وكان الانحراف المعياري (56.1) خلال مدة الدراسة وبما ان الانحراف المعياري اعلى من الوسط الحسابي فإن هذا يعني ان التذبذبات في تدفقات FDI مرتفعة . ففي عام 2005 سجلت أقل قيمة لحجم هذه الاستثمارات خلال مدة الدراسة إذ بلغت (9.7) اما في عام 2006 ارتفع حجم الاستثمارات الواردة لتصل الى (10.4) بنسبه نمو (6.8%) واستمر هذا الارتفاع مسجلا عام 2007 (14.5) بنسبه نمو بلغت (38.8%) و ايضا سجل ارتفاع لعام 2008 اذ بلغ حجم التدفقات الداخلة (21.2) محققه بذلك اعلى نسبه نمو بلغت (49.1%) و استمر ارتفاع حجم التدفقات الداخلة لكن بنسب نمو متناقصة لعام 2009 و 2010 اذ بلغ حجم التدفقات الداخلة (25.4) و (28.3) على التوالي و بنسب نمو بلغت (19.6%) و (11.5%) على التوالي و سجلت عام 2010 أكبر حجم تدفقات داخله اذ بلغت اما في عام 2011 انخفض حجم التدفقات الداخلة مسجلا (23.9) و بنسبه نمو بلغت (-15.4%). اما متوسط النمو العام بلغ (17.9%) و يمكن توضيح حجم التدفقات الواردة الى العراق من خلال الجدول الآتي :

جدول (1)

جدول يوضح واقع تدفقات FDI الواردة الى العراق كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي

السنة	العراق	نسبه النمو المؤويه	النسبة من العالم	النسبة من الدول النامية
2005	9.7		0.0	0.3
2006	10.4	6.8	0.0	0.3
2007	14.5	38.8	0.0	0.4
2008	21.2	46.1	0.0	0.8
2009	25.4	19.6	0.0	0.8
2010	28.3	11.5	0.0	0.9
2011	23.9	15.4_	0.0	0.8
الاجمالي	133.83			
اعلى قيمه	28.3	46.1	0.0	0.9
اقل قيمه	9.7	6.8	0.0	0.3
المدى	18.5	39.3	0.0	0.6
المتوسط الحسابي	19.1	17.9	0.0	0.7
الانحراف المعياري	56.1			

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة من اليونكتاد  
اما حصة العراق من التدفقات الداخلة كنسبه مؤويه من العالم فهي صفر بالمئة و هذا يشير الى ضعف التدفقات الداخلة الى العراق اما بالنسبة لحصة العراق من التدفقات الداخلة للدول النامية فقد سجلت حجم تدفقات ضئيلة اذ سجلت في عام 2005 و 2006 (0.3%) لكل منهما و في 2007 ارتفعت نسبه العراق من التدفقات الداخلة مسجله (0.4%) اما

في 2008 ارتفعت نسبة التدفقات الداخلة الى الضعف مقارنة مع عام السابقة مسجله ( 0.8 % ) و بقيت هذه النسبة على حالها في عام 2009 و في عام 2010 ارتفع نسبه حجم التدفقات الداخلة الى ( 0.9 % ) و تعد هذه اعلى نسبة تدفقات خلال مده الدراسة لكن في 2011 انخفضت النسبة اذ بلغت ( 0.8 % )

ثانيا تحليل الاداء المالي المصرفي

اولا :تحليل الاستثمارات الاجنبية في القطاع المصرفي العراقي الواردة على طريق الدمج و الاستملاك استقطب القطاع المصرفي العراقي بعد 2003 استثمارات اجنبية على شكل مساهمه في رؤوس اموال المصارف القائمة و بنسب استثمار مختلفة و من دول مختلفة يمكن توضيحها في الجدول الاتي :

جدول ( 2 ) المصارف الاجنبية التي تمتلك حصص مشاركة مع المصارف العراقية

أ- نوع الاستثمارات

و من الجدول (2) نستدل منه تصنف جميع الاستثمارات الاجنبية في القطاع المصرفي العراقي استثمارات اجنبية

اسم المصرف	نسبه الاستثمار	سنة التأسيس	سنة الاستثمار	الجهة المستثمرة	الدول المستثمرة في هذا القطاع
المصرفالتجاري العراقي	49%	1992	2005	المصرف الاهلي المتحد	البحرين
مصرف بغداد	49%	1992	2005	مصرف الخليج المتحد	البحرين
المصرفالاهلي العراقي	49%	1995	2004	مصرف راس المال	الاردن
مصرف دار السلام	70%	1998	2005	المصرف HSBC	بريطانيا
مصرف الائتمان	75%	1998	2005	المصرف الوطني الكويتي	الكويت
مصرف المنصور	23.2%	2005	2005	مصرف قطر الوطني	قطر

المصدر : الموقع الرسمي لهيأة الاستثمار الوطنية

مباشره لان نسب الاستثمارات قد تجاوزت 10% من راس المال .

ب - المصارف التي استقطبت هذه الاستثمارات

يلاحظ من الجدول ( 2 ) ان هنالك (6) مصارف عراقية استقطبت استثمارات اجنبية مباشره و هذه المصارف هي مصرف الاهلي بلغت نسبه الاستثمار الاجنبي فيه 49 % من قبل مصرف راس المال ( الاردن ) في سنة 2004 اما الاستثمارات الاجنبية الاخرى فأبرمت جميعها في سنة 2005 للمصارف العراقية اذ بلغت نسب الاستثمار الاجنبي فيه 75 % من قبل مصرف الوطني الكويتي ( الكويت ) و مصرف التجاري العراقي الذي بلغت نسبة المساهمة الاجنبية في راس ماله 49 % من قبل مصرف الاهلي المتحد ( البحرين ) و أيضا مصرف بغداد تلقت استثمارات اجنبية بلغت نسبه مساهمتها 49 % من قبل الخليج المتحد ( البحرين ) اما مصرف دار السلام فبلغت نسبه المساهمة الاجنبية في راس ماله 70 % من قبل مصرف (HSBC) (البريطاني) اما مصرف المنصور فبلغت نسبه المساهمة الاجنبية فيه 23.2 % من قبل مصرف قطر الوطني (قطر) .

## (2) طبيعة هذه الاستثمارات

يلاحظ من الجدول (2) ان الجهات المستثمرة في هذا القطاع هي جهات ذات طبيعة عمل مشابهة لطبيعة عمل الجهة التي استثمرت فيها أي ان نوع هذه الاستثمارات استثمارات عموديه .

## (3) حجم هذه الاستثمارات وطبيعة هذه المؤسسة

بالرجوع الى الجدول (2) نجد هنالك اختلاف في نسب هذه الاستثمارات اذ بلغت نسب الاستثمار في مصرف (التجاري العراقي، بغداد و الاهلي) نسبة (49%) اذن نوع هذه المؤسسة مؤسسه زميله و بالنسبة لمصرف ( دار السلام و لايمان) فبلغت نسب الاستثمار (70% و 75%) على التوالي و نوع هذه المؤسسة هي مؤسسه التابعة او المنتسبة

## (4) الدول المستثمرة في هذا القطاع

اما الدول المستثمرة في القطاع المصرفي العراقي فهي انقسمت الى دول عربية وهي (البحرين، الاردن، قطر، لبنان، الكويت و الامارات ) و دول اجنبية وهي (بريطانيا، ايران، تركيا اذ نجد ان البحرين تستحوذ على اكبر مساهمه في المصارف العراقية بنسبه بلغت (31%)

## ثانياً: تقييم الاداء المالي للقطاع المصرفي العراقي

يقاس الاداء المالي بمجموعه من النسب المالية التي تعبر عن نشاط المصرف خلال مدة زمنية معينه و بهذا سنستند في تحليل القطاع المصرفي على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي يستخدمها المحلل المالي في تقييم أداء المصرف، لذا عمل الباحثين الى استخدام تلك المؤشرات لتقييم اداء القطاع المصرفي .

أ- مؤشرات الربحية<sup>1</sup>

## 1- العائد على حق الموجودات ROA

يبين الجدول (3) مقدار العائد المتحقق على الموجودات لعينه من المصارف العراقية وضمن المده 2005 - 2011. و تبين هذه النسبة مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته. فمن خلاله يلاحظ ان متوسط العائد على الموجودات لهذه العينة بلغ 3.1% كما نجد ان سنة 2007 سجلت جميع المصارف ارتفاعاً في معدل العائد على الموجودات ما عدا مصرف الاقتصاد اذ سجل انخفاضاً فبلغت النسبة 9.1% بينما سنة 2009 سجلت جميع المصارف انخفاضاً في هذه النسبة اما السنوات الاخرى حققت نسب نمو مختلفة ارتفاعاً و انخفاضاً.

اما على مستوى المصارف نجد ان مصرف الاقتصاد قد حقق أعلى متوسط عائد على الموجودات مقارنة مع المتوسط العام ومتوسطات المصارف المذكورة ، اذ بلغ متوسط العائد على حق الملكية بمقدار 7.2% . اما اقل مصرف فقد سجل لمصرف دار السلام اذ بلغت النسبة 0.8% . اما المصارف الاخرى فقد سجلت متوسطات متباينة أعلى و أقل من المتوسط العام . فنجد ان مصرف الاستثمار و الائتمان و الخليج و الشمال قد حققت معدل عائد اعلى من المتوسط العام اذ سجلت 3.4%، 3.5%، 3.4% ، 3.4% ، على التوالي اما المصارف التي حققت معدل عائد اقل من المتوسط العام هي الشرق الاوسط و بغداد و كردستان و التجاري بنسب 2.5% ، 2.6% و 2.6%، و 2.1%

<sup>1</sup> بالنسبة للنسب ذات القيم السالبة هذا يدل على ان المصرف قد حقق صافي خسارة

الجدول (3) نسب العائد على الموجودات % للمصارف العراقية وللمدة 2005 - 2011

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
3.4	3.02	3.6	2.3	5.1	6.1	0.0	3.5	الاستثمار
3.5	3.5	1.3	2.0	5.08	5.3	3.4	2.5	الائتمان
3.4	3.28	2.26	3.0	6.29	3.	2.9	2.81	الخليج
2.5	2.7	1.48	2.0	2.4	3.5	1.7	3.2	الشرق الاوسط
3.4	3.7	2.7	3.4	4.0	4.8	3	2.6	الشمال
7.2	2.5	3.4	3.0	9.2	9.1	14.2	8.7	الاقتصاد
2.6	2.39	1.4	1.9	3.9	5.4	2.5	0.5	بغداد
0.8	1.36	0.2	2.4	3.7	0.49	4.2-	1.6	دار السلام
2.6	4	1.8	3.7	4.48	4.0	0.45	0.2-	كردستان
2.1	2.9	6.4	1.8	0.8	0.7	0.6	0.9	التجاري
3.1	2.9	2.7	2.6	3.49	3.5	0	2.1	المتوسط

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على الكشوفات المالية

## 2- العائد على حق الملكية (ROE)

يبين الجدول (4) العائد المتحقق على حق الملكية لعينه من المصارف العراقية وضمن المدة 2005-2011 و يوضح مدى قدره المصرف على توليد العوائد للمساهمين. ويلاحظ من خلاله أن المتوسط العام لمعدل العائد على حق الملكية بلغت 13.6%. وتعد سنة 2007 أكثر السنوات ارتفاعاً لجميع المصارف مقارنةً مع السنوات السابقة واللاحقة ضمن المدة المدروسة ما عدا مصرف الاقتصاد قد سجل انخفاضاً في هذه النسبة. أما أكثر السنوات انخفاضاً فقد سجلت لسنة 2009 الشمال و التجاري فقد استطاعت هذه المصارف ان تحقق ارتفاعاً. أما السنوات الأخرى فقد حققت نسب نمو مختلفة ارتفاعاً و انخفاضاً.

أما على مستوى المصارف نجد ان مصرف الاقتصاد قد حقق أكبر متوسط عائد على الاستثمارات مقارنة مع المتوسط العام للمصارف وباقي متوسطات المصارف الأخرى إذ بلغ المتوسط 24.3%، و أقل مصرف حقق متوسط عائد كان مصرف التجاري بنسبه 4.6%. أما المصارف الأخرى فتفاوتت نسب العائد ما بين أكثر من المتوسط العام بالنسبة للمصارف العراقية، الخليج، الشرق الاوسط،، بغداد بنسب عائد بلغت 17.1%، 15.3%، 20.3%، 13.2% و 15.3% على التوالي و أقل من المتوسط العام بالنسبة للمصارف الاستثمار و الشمال دار السلام و كردستان 11.4%، 13.2%، 5.5% و 8.9% على التوالي

الجدول (4) نسب العائد على حق الملكية % للمصارف العراقية للمدة من 2005 - 2011

المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
الاستثمار	16.2	0.0	20.8	17.1	7.3	10.0	8.4	11.4
الائتمان	17.8	36.0	24.6	18.4	6.7	6.0	10.3	17.1
الخليج	10.7	10.1	16.7	36.8	13.4	9.6	9.8	15.3
الشرق الاوسط	38.1	14.4	28.6	21.8	15.4	10.2	13.3	20.3
الشمال	11.8	9.4	12.6	12.1	14.0	16.4	16.3	13.2
الاقتصاد	50.6	34.0	22.0	34.2	8.2	12.2	8.9	24.3
بغداد	3.2	14.1	25.9	22.9	14.4	11.5	15.0	15.3
دار السلام	2.3	-25.6	3.8	31.1	15.1	1.6	9.8	5.5
كردستان	-0.2	1.1	9.3	16.9	16.9	6.8	11.6	8.9
التجاري	2.3	1.6	2.3	2.6	4.5	14.0	5.3	4.6
المتوسط	11.4	3.8	14.8	17.7	12.0	10.4	11.7	13.6

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الكشوفات المالية لهذه المصارف

### 3- العائد على الودائع

يبين الجدول (5) مقدار العائد المتحقق من خلال استغلال الودائع المستقطبة من الآخرين لعينه من المصارف العراقية وضمن المدة 2005 - 2011 . فمن خلاله يلاحظ ان متوسط العائد على الودائع لهذه العينة بلغ 5.1 % كما نجد ن سنة 2007 سجلت جميع المصارف ارتفاعاً في معدل العائد على الودائع لجميع المصارف بينما سنة 2009 سجلت جميع المصارف انخفاضاً في هذه النسبة ماعدا التجاري الذي سجل ارتفاعاً بلغ 4.4 % سجلاً ارتفاعاً في معدل هذه النسبة و السنوات الاخرى حققت نسب نمو مختلفة ارتفاعاً و انخفاضاً.

اما على مستوى المصارف نجد ان مصرف الاستثمار قد حقق أعلى متوسط عائد على حقوق الملكية مقارنة مع المتوسط العام ومتوسطات المصارف المذكورة ، إذ بلغ متوسط العائد على حق الملكية بمقدار 5.8 % . اما اقل مصرف فقد سجل لمصرف دار السلام ان بلغت النسبة 0.9 % . اما المصارف الاخرى فقد سجلت متوسطات متفاوتة منها من حققت معدل أعلى المتوسط العام وهي مصرف الخليج ،الشمال ، و التجاري إذ سجلت 5.4 % ، 5.7 % ، و 5.1 % على التوالي اما المصارف التي حققت معدل عائد اقل من المتوسط العام هي الائتمان ،الشرق الاوسط ،الاقتصاد ،بغداد كردستان بنسب 4.8 % ، 3.0 % ، 3.4 % ، 3.4 % و 4.3 % على التوالي

الجدول ( 5 ) نسب العائد على الودائع % للمصارف العراقية وللمدة 2005 - 2011

المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
الاستثمار	5.7	0.0	11.1	8.4	3.9	6.4	5.5	5.8
الائتمان	3.1	3.9	7.5	8.1	3.4	1.9	6.0	4.8
الخليج	6.9	4.5	4.5	9.1	4.2	3.2	5.3	5.4
الشرق الأوسط	3.7	2.1	4.3	3.2	2.5	1.8	3.6	3.0
الشمال	3.6	5.1	10.7	6.4	4.8	3.5	5.6	5.7
الاقتصاد	0.7	3.4	7.7	5.3	2.3	1.7	3.0	3.4
بغداد	0.7	3.4	7.7	5.2	2.3	1.6	2.9	3.4
دار السلام	2.2	5.1-	0.6	4.4	2.9	0.2	1.6	0.9
كرديستان	1.3-	1.1	8.9	6.7	5.2	2.8	6.9	4.3
التجاري	1.7	1.3	1.5	1.9	4.4	16.5	8.6	5.1
المتوسط	3.2	0.0-	5.8	5.1	3.9	4.9	6.0	5.1

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على الكشوفات المالية

ب- مؤشرات تقييم الكفاءة

#### 1- حق الملكية الى الموجودات

يبين الجدول (6) نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات و يوضح مدى مساهمه المالكين الى الموجودات لعينه من المصارف العراقية وللمدة من 2005 - 2011 . ويلاحظ من خلاله متوسط حق الملكية الى الموجودات لهذه العينة بلغ 26.7 % كما يلاحظ أيضا من خلاله ان سنة 2007 سجلت جميع المصارف ارتفاعاً في معدل العائد على الودائع ما عدا مصرف الاقتصاد الذي سجلا انخفاضاً اذ سجل 41.5 % بينما سنة 2008 سجلت جميع المصارف انخفاضاً في هذه النسبة ما عدا التجاري سجل ارتفاع في معدل هذه النسبة فبلغت 32.7 % و السنوات الاخرى حققت نسب نمو مختلفة ارتفاعاً و انخفاضاً.

اما على مستوى المصارف نجد ان مصرف التجاري قد حقق أعلى متوسط حق الملكية مقارنة مع المتوسط العام ومتوسطات المصارف المذكورة ، اذ بلغ متوسط حق الملكية الى الموجودات بمقدار 4.5%. اما اقل مصرف فقد سجل لمصرف الشرق الاوسط اذ بلغت النسبة 13.2 % . اما المصارف التي سجلت اعلى متوسط بالمقارنة مع المتوسط العام هي مصرف الاستثمار 29.2 % ، الشمال 26.6 % ، الاقتصاد 31.6 % و مصرف كردستان 39.4% اما المصارف التي حققت معدل عائد اقل من المتوسط العام هي الائتمان 22.9 %، الخليج 24.6 % ، ، بغداد 16.5 % و دار السلام 22.1 % .

الجدول (6) نسب حق الملكية الى الموجودات % للمصارف العراقية وللمدة 2011 - 2005

المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
الاستثمار	22.1	18.5	29.7	29.8	32.6	35.9	35.7	29.2
الائتمان	14.4	9.4	21.6	27.5	30.7	22.7	34.2	22.9
الخليج	26.4	29.5	20.0	17.1	22.8	23.3	33.3	24.6
الشرق الاوسط	8.5	11.9	12.4	11.2	13.5	14.4	20.6	13.2
الشمال	22.2	32.5	38.1	33.2	24.5	17.1	23.6	27.3
الاقتصاد	17.3	41.8	41.5	26.9	37.4	28.1	28.6	31.6
بغداد	17.5	17.9	20.9	17.1	13.6	12.3	15.9	16.5
دار السلام	69.5	16.4	12.7	12.0	15.9	14.2	13.8	22.1
كردستان	82.4	40.7	43.2	26.4	21.9	26.9	34.3	39.4
التجاري	40.2	38.7	30.6	32.7	40.3	46.3	54.6	40.5
المتوسط	33.4	26.1	26.8	24.5	24.1	24.8	2279.	26.7

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على الكشوفات المالية

## 2- حق الملكية الى الودائع

يبين الجدول (7) نسبة حق الملكية الى إجمالي الودائع و يوضح مدى مساهمه المالكين بالنسبة الى الودائع و يقيس مدى الامان المتوفر للمودعين لعينه من المصارف العراقية وللمدة من 2005 - 2011 . ويلاحظ من خلاله متوسط حق الملكية الى الودائع لهذه العينة بلغ 51.8% كما يلاحظ أيضا من خلاله ان سنة 2011 سجلت جميع المصارف ارتفاعاً في معدل العائد على الودائع لجميع المصارف ماعدا مصرف الاستثمار و الاقتصاد و دار السلام لكن نجد ان الانخفاضات قد سجل بنسب بسيطة ولم تسجل سنة محده انخفاضاً بشكل عام اذ سجلت السنوات الاخرى نسب متباينة . اما على مستوى المصارف نجد ان مصرف كردستان قد حقق أعلى متوسط حق الملكية مقارنة مع المتوسط العام ومتوسطات المصارف المذكورة ، أذ بلغ متوسط حق الملكية الى الودائع بمقدار 131.1%. اما اقل مصرف فقد سجل لمصرف الشرق الاوسط اذ بلغت النسبة 16.7% . اما المصارف التي سجلت معدل متوسطات اعلى المتوسط العام وهي مصرف الاقتصاد بنسبه 55.7% و التجاري بنسبه 96.3% اما المصارف التي حققت معدل عائد اقل من المتوسط العام هي الاستثمار ، الائتمان ، الخليج ، الشمال ، بغداد و دار لسلام بنسب بلغت 48.3% ، 34.7% ، 40.0% ، 44.7% ، 21.6% و 28.0% على التوالي .

جدول (7) نسب حق الملكية الى الودائع % للمصارف العراقية للمدة من 2005 - 2011

المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
الاستثمار	35.6	26.0	51.0	47.1	52.5	63.6	62.5	48.3
الائتمان	17.7	11.0	30.7	44.1	50.2	31.4	58.2	34.7
الخليج	64.4	44.7	26.7	24.7	31.5	33.4	54.4	40.0
الشرق الاوسط	9.8	14.9	15.1	14.8	16.6	18.1	27.3	16.7
الشمال	30.8	54.5	84.7	52.7	34.6	21.2	34.3	44.7
الاقتصاد	21.3	85.8	84.8	39.9	66.8	48.6	42.8	55.7
بغداد	22.7	24.5	29.7	23.0	16.5	14.7	19.9	21.6
دار السلام	93.8	20.0	15.4	14.1	19.2	17.0	16.7	28.0
كردستان	553.6	99.2	96.0	39.9	30.7	40.6	59.2	131.1
التجاري	74.2	80.8	67.6	75.0	96.8	117.7	162.0	96.3
المتوسط	95.4	45.0	47.8	41.4	39.7	42.2	57.7	51.8

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على الكشوفات المالية

ت- مؤشرات تقييم كفاءة أدارة المديونية

1 - نسبة المطلوبات الى حق الملكية

يبين الجدول (8) نسبة المطلوبات الى حق الملكية . أذ يعكس هذا الجدول من خلاله مدى مساهمة الدائنين في تمويل موجودات للمصرف مقارنة مع مساهمة المالكين. اذ ان مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من الموجودات المصرف يزيد من الثقة والاطمئنان لدى الدائنين ويزيد من قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته للآخرين . اذ يلاحظ ان المتوسط العام لنسبه المطلوبات الى حق الملكية بلغ 372.8% و سجلت سنة 2011 اكثر سنة انخفاضاً ماعدا مصرف دار السلام و على مستوى المصارف يلاحظ ان مصرف الشرق الأوسط قد حقق اكبر متوسط نسبي مقارنة مع المتوسط العام للمصارف وباقي متوسطات المصارف الأخرى . أذ بلغ مقدار المتوسط النسبي للمصرف المذكور بمقدار 702.1%. اما اقل معدل فسجل لمصرف التجاري 154.9% اما المصارف الاخرى فسجلت معدل متفاوت اعلى و اقل من المتوسط العام .فالمصارف التي حققت معدل اعلى من المتوسط هي الائتمان ، بغداد ، الاقتصاد و دار السلام بنسب 419.7 %، 522.2% ، 522.3% و 530.3% على التوالي اما المصارف التي حققت متوسط اقل فهي الاستثمار ، الخليج ،الشمال و كردستان بنسب 348.2% ، 323.4% ، 290.7% ، و 199.3% على التوالي

جدول (8) نسب المطلوبات المتداولة الى حق الملكية % للمصارف العراقية للمدة من 2005 - 2011

المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
الاستثمار	437.9	520.6	325.0	322.9	293.8	269.0	268.2	348.2
الائتمان	590.5	960.3	361.4	263.1	225.2	340.3	192.2	419.7
الخليج	277.3	238.8	398.9	484.6	336.9	328.0	199.5	323.4
الشرق الاوسط	1067.7	736.6	706.3	792.3	638.0	589.8	384.4	702.1
الشمال	350.2	207.1	162.2	200.7	306.5	486.2	322.0	290.7
الاقتصاد	468.8	456.8	377.9	481.6	634.8	709.1	526.9	522.3
بغداد	468.8	456.7	377.9	481.6	634.7	709.0	526.8	522.2
دار السلام	43.6	508.0	683.6	729.4	527.4	600.4	619.6	530.3
كرديستان	21.3	145.2	131.2	278.6	355.4	271.6	191.5	199.3
التجاري	148.2	158.0	226.4	205.2	147.5	115.9	83.0	154.9
المتوسط	354.9	397.0	344.4	383.5	366.8	380.13	286.4	372.8

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على الكشوفات المالية

ث- تقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية

#### 1- نسبة السيولة

يبين الجدول (2-9) نسبة السيولة لعينه من المصارف العراقية وللمدة من 2005 - 2011. وتعكس هذه النسبة مدى قدره المصرف لما يمتلكه من نقود وأرصده لديه ولدى المصارف الأخرى في سداد الالتزامات الودائع وان انخفاضاً النسبة يدل على ضعف كفاءة إدارة المصرف في سداد الودائع في مواعيدها المحددة . إذ يلاحظ ان المتوسط العام لهذه النسبة بلغت 90.6% ولم تسجل سنة محده ارتفاعات او انخفاضات .

اما على مستوى المصارف نجد ان مصرف كردستان قد حقق أكبر متوسط نسبي للسيولة قياساً مع المتوسط العام للمصارف المذكورة ومتوسطات باقي المصارف. إذ بلغ المتوسط 210.6% و اقل نسبه سجلت لمصرف الخليج بمقدار

52.4% . و المصارف التي حققت معدل سيولته اعلى من المؤشر العام هي مصرف الاستثمار 105.5% و مصرف دار السلام 95% و بقيه المصارف حققت متوسط سيولته اقل من المتوسط العام وهي الائتمان ، الشرق الاوسط ، الاقتصاد ، الشمال ،بغداد و التجاري بنسب 67.4 % ، 60.6 % ، 90.2 % ، 89.1 % ، 66.5 % و 67.8% على التوالي .

جدول(9) نسب السيولة ( الرصيد النقدي ) % للمصارف العراقية للمدة من 2005-2011

المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
الاستثمار	55.2	96.1	130.7	136.2	129.7	107.5	83.2	105.5
الائتمان	77.3	53.1	66.3	79.3	72.1	48.7	74.9	67.4
الخليج	104.3	57.8	47.5	41.8	30.9	39.9	44.5	52.4
الشرق الاوسط	37.7	57.9	52.3	50.4	78.6	74.2	73.1	60.6
الشمال	99.3	77.2	122.9	106.2	82.0	67.6	68.5	89.1
الاقتصاد	72.9	118.0	156.0	93.7	75.5	58.5	57.0	90.2
بغداد	66.3	77.3	62.9	50.6	72.1	71.0	65.4	66.5
دار السلام	57.1	107.2	110.6	111.5	115.6	80.0	82.8	95.0
كردستان	617.6	182.3	187.6	136.8	95.9	109.4	144.6	210.6
التجاري	128.7	40.4	40.6	54.6	26.6	53.2	130.5	67.8
المتوسط	136.8	87.0	94.4	91.8	83.0	72.5	81.3	90.6

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على الكشوفات المالية نسب السيولة نسبة الرصيد النقدي

ج- نسب السوق

1- ربحيه السهم الواحد EPS

يبين الجدول (10) ربحيه السهم الواحد (EPS) لعينه من المصارف العراقية وللمدة من 2005 - 2011. وتعكس هذه النسبة نصيب السهم الواحد من الارباح المتحققه للمصرف و كلما ارتفعت الارباح ارتفعت هذه النسبة و ينظر لها المستثمرون الحاليون و المستقبليون بأهمية كبيره . إذ يلاحظ ان المتوسط العام لهذه النسبة بلغت 19.2% . وسجلت سنه 2007 ارتفاعاً في هذه النسبة ماعدا مصرف الائتمان و الاقتصاد سجلا انخفاضاً بمقدار هذه النسبة لسنه 2007 لم تسجل سنه محده انخفاضاً حادة .

اما على مستوى المصارف نجد ان مصرف الاقتصاد قد حقق أكبر متوسط نسبي للعائد قياساً مع المتوسط العام للمصارف المذكورة ومتوسطات باقي المصارف. إذ بلغ المتوسط مقداره 40.1% و أقل نسبه سجلت لمصرف دار السلام بمقدار 6.4%. و المصارف التي حققت معدل عائد اعلى من المؤشر العام هي مصرف الائتمان، الشرق الاوسط، الخليج، الشمال و بغداد بنسب 23.7%، 31.6%، 20.4%، 31.6%، 19.7% على التوالي و بقيه المصارف حققت متوسط عائد اقل من المتوسط العام وهي الاستثمار، كردستان و التجاري بنسب 12.2%، 14.2%، 6.5% على التوالي .

جدول(2-10) نسب ربحيه السهم الواحد % للمصارف العراقية للمدة من 2005 - 2011

المصارف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
الاستثمار	19.9	0.0	27.2	21.5	9.1	11.8	9.91	14.2
الائتمان	22.0	48.6	38.3	24.5	8.9	8.1	15.7	23.7
الخليج	12.6	10.9	21.3	60.4	15.9	10.8	11.1	20.4
الشرق الاوسط	69.5	19.0	46.6	33.2	21.2	13.0	18.4	31.6
الشمال	13.1	10.2	14.8	14.3	17.8	24.9	20.3	16.5
الاقتصاد	107.9	52.3	30.2	57.1	9.1	14.3	10.0	40.1
بغداد	3.4	15.8	37.2	30.5	18.5	13.6	18.5	19.7
دار السلام	2.4	21.4-	3.0	34.3	14.7	1.5	10.3	6.4
كردستان	0.2-	1.1	10.3	22.6	26.4	9.0	16.0	12.2
التجاري	2.4	1.7	2.5	2.9	6.3	22.1	7.1	6.5
المتوسط	15.9	5.8	20.5	24.1	15.3	13.7	14.9	19.2

## 2 - نسبة المصدر مضاعف الارباح P/E

يبين الجدول (11) مضاعف الارباح (P/E) لعينه من المصارف العراقية وللمدة من 2005 - 2011. وتعكس هذه النسبة عدد المرات التي يضحى بها المستثمر من اجل شراء السهم الواحد و كلما ارتفعت الارباح ارتفعت هذه النسبة هذا يعني ارتفاع الارباح المتوقعة . إذ يلاحظ ان المتوسط العام لهذه النسبة بلغت 0.9% . وسجلت السنوات ارتفاعات و انخفاضات تكاد تكون متوازنة .

اما على مستوى المصارف نجد ان مصرف الاستثمار قد حقق أكبر متوسط نسبي قياساً مع المتوسط العام للمصارف المذكورة ومتوسطات باقي المصارف. إذ بلغ المتوسط مقداره 2.3 مره و أقل نسبه سجلت كردستان بمقدار 5.4%. و المصارف التي حققت معدل عائد اعلى من المؤشر العام هي دار السلام 1.8 مره و التجاري 1.4 مره اما بقيه المصارف فقد حققت متوسط عائد اقل من المتوسط العام وهي الائتمان، الخليج، الشرق الاوسط، الشمال، الاقتصاد بغداد بنسب بلغت 0.1 مره، 0.2 مره، 0 مره، 0.1 مره، 0.1 مره، و 0.3 مره .

جدول (11) نسب مضاعف الأرباح (مرة) للمصارف العراقية للمدة من 2005 - 2011

المصارف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
الاستثمار	0.1	15.5	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	2.3
الائتمان	0.17	0.0	0.0	0.0	0.3	0.2	0.1	0.1
الخليج	1.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.2
الشرق الاوسط	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.0
الشمال	0.4	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
الاقتصاد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	0.1	0.1	0.1
بغداد	1.8	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.3
دار السلام	7.7	0.4-	1.1	0.0	0.3	3.9	0.4	1.8
كردستان	39.3-	0.8	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	5.4-
التجاري	8.1	0.7	0.5	0.3	0.2	0.0	0.1	1.4
المتوسط	1.9-	1.7	0.2	0.0	0.1	0.4	0.1	0.9

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات السوق المالية

### ح- التوظيف

#### 1- نسبة القروض الودائع

يبين الجدول (12) نسب توظيف الاموال لعينه من المصارف العراقية وللمدة من 2005 - 2011 و تعكس مدى قدرة المصرف على استثمار الودائع المودعة لديه في القروض التي تعد المصدر الرئيس لتحقيق الأرباح. إذ يلاحظ ان المتوسط العام لهذه النسبة بلغت 20.4 % . وسجلت السنوات ارتفاعات و انخفاضات تكاد تكون متوازنة . اما على مستوى المصارف نجد ان مصرف الاستثمار قد حقق أكبر متوسط نسبي قياساً مع المتوسط العام للمصارف المذكورة ومتوسطات باقي المصارف. إذ بلغ المتوسط مقداره 36.8% و اقل نسبه سجلت لمصرف كردستان بمقدار 4.8 % . و المصارف التي حققت معدل عائد اعلى من المؤشر العام هي مصرف الخليج 22.6 % ، الشمال 39.5 % ، و الاقتصاد 35.4 % و بقيه المصارف حققت متوسط عائد اقل من المتوسط العام وهي الائتمان ، الشرق الاوسط و بغداد، دار السلام و التجاري 6.4 % ، 15.5 % ، 18.6 % ، 9.8 % ، 14.5 % على التوالي .

جدول (12) نسب التوظيف % للمصارف العراقية للمدة من 2005 - 2011

المصارف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
الاستثمار	57.9	35.7	30.0	0.0	17.3	54.5	62.0	36.8
الائتمان	15.8	7.5	7.4	2.3	5.0	3.0	3.7	6.4
الخليج	41.1	26.3	13.4	10.8	16.9	18.6	30.9	22.6
الشرق الاوسط	9.1	8.4	5.1	3.6	14.1	30.7	37.4	15.5
الشمال	27.2	51.8	63.9	28.3	31.8	31.2	42.3	39.5
الاقتصاد	12.2	7.7	12.8	23.4	58.1	75.8	57.6	35.4
بغداد	25.6	17.9	20.6	11.3	11.7	22.5	20.8	18.6
دار السلام	41.2	8.7	7.7	2.6	2.5	3.0	3.1	9.8
كردستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	32.1	1.7	4.8
التجاري	25.7	31.9	24.1	11.3	7.7	0.4	0.4	14.5
المتوسط	25.3	18.7	17.3	6.8	16.3	31.9	32.8	20.4

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية

ثالثا : تحليل علاقات الارتباط والتأثير

لغرض إجراء التحليل اللازم لعلاقة الارتباط والتأثير بين (المتغير المستقل) (X) والذي يمثل مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر و(المتغير المعتمد) ( $Y_n$ ) وهو مؤشرات الأداء القطاع المصرفي ،لمصرف الائتمان التجاري من اجل تحليل هذه علاقة الارتباط و التحليل بين المتغيرين. إذ تم اعتماد معادلة الارتباط ( $r$ ) لقياس قوة العلاقة الخطية بين المتغيرين ، ولمعرفة التغيير الحاصلة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات اداءه من خلال تأثير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ، تم استعمال معامل التفسير ( $R^2$  التحديد) . وخلال هذا المبحث سيتم اختبار الفرضية الاساسية للبحث والتي مفادها ( وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر و الاداء المالي المصرفي) . يتضح من الجدول رقم (13) ان هناك اختلافاً في معدلات الارتباط بين المتغير المستقل (X) والذي يمثل مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر وبين المتغيرات المعتمدة ( $Y_n$ ) والتي تمثل مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس الاداء المالي المصرفي ( بافتراض  $n = 1, 2, \dots, 10$ ) ويظهر من الجدول (13) ما يأتي :-

1. بلغ معامل الارتباط (-0.361) بين متغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغير معدل العائد على الموجودات ( $Y_1$ ) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين ، وهذا يشير الى ان الزيادة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر بشكل سلبي وواضح في معدل العائد على الموجودات ، وهذا يعني ان الزيادة الحاصلة في إجمالي الاستثمارات الناتجة عن الزيادة في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لا يتناسب مطلقاً مع الزيادة الحاصلة في صافي الدخل . وهو بذلك يعكس ضعف إدارة المصرف في استغلال حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بالشكل الصحيح ضمن استثمارات مربحة . في حين بلغ معامل التفسير (0.13) وهذا يعني ان الزيادة الحاصلة في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر يفسر ما مقداره (13%) من النقص الحاصل في معدل العائد على الاستثمار . وكانت قيمة F المحسوبة (0.7) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة (6.61) عند مستوى معنوية (0.05) وبناءً

على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل العائد على الموجودات " .

2. بلغ معامل الارتباط بين متغير الاجنبي المباشر ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_2$ ) (-0.833) . وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين ، لان الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لا ترافقها اي زيادة في حق الملكية وهذا يفسر النقص في هذا المعدل مع كل زيادة تحصل في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر . في حين بلغ معامل التفسير (0.69) وهذا يعني ان أي زيادة تحصل في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تفسر ما نسبته (69 %) من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حق الملكية والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة (10.9) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل العائد على حق الملكية

3. بلغ معامل الارتباط (- 0.119 ) بين متغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغير معدل العائد على الودائع ( $Y_3$ ) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين ، وهذا يشير الى ان الزيادة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر بشكل سلبي وواضح على معدل العائد على الودائع اي ان الارتفاع في صافي الدخل لا يتناسب أبداً مع الارتفاع في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر . في حين بلغ معامل التفسير (0.0) وهذا يعني ان مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لا يفسر النقصان الحاصل في معدل العائد على الودائع والنسبة تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة (0.02) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل العائد على الودائع

4. بلغ معامل الارتباط بين متغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغير نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات ( $Y_5$ ) (0.792) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب بين المتغيرين ، اي ان الزيادة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر بشكل ايجابي في نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات اذ ان الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ترافقها زيادة في حق الملكية وهذا يفسر زيادة في هذه النسبة مع كل زيادة تحصل في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر . في حين بلغ معامل التفسير (0.62) ان اي زيادة تحصل في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تفسر ما نسبته (62%) من الزيادة الحاصل في نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات والنسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى ، وكانت قيمة F المحسوبة ( 8.4 ) وهي أعلى من قيمة F الجدولية البالغة (6.61) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ونسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات " .

5. بلغ معامل الارتباط بين متغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغير نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع ( $Y_6$ ) (0.758) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط ايجابي بين المتغيرين ، أي ان الزيادة الحاصلة في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر بشكل ايجابي في نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع . في حين بلغ معامل التفسير (0.57) اي زيادة تحصل في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تفسر ما نسبته (57%) من الزيادة الحاصل في نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة ( 6.7 ) وهي

اعلى من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها "وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ونسبة حق الملكية الى اجمالي حجم الودائع " .

6. بلغ معامل الارتباط ( 0.768 - ) بين متغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغير نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية (Y8) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سلبياً بين المتغيرين ، وهذا يشير الى ان الزيادة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر اي ان هناك تأثيراً سلبياً للاستثمار الاجنبي المباشر على نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية. وكان معامل التفسير يبلغ (0.59) أي ان الزيادة الحاصلة في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تفسر ما مقداره ( 59 % ) من النقصان الحاصلة بنسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية . وكانت قيمة F المحسوبة (6.4) وهي اعلى من قيمة F الجدولية البالغة ( 7.2 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ونسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية "

7. بلغ معامل الارتباط ( -0.083 ) بين متغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغير السيولة (Y9) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سالب بين المتغيرين ، اي ان الزيادة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر بشكل سلبى في نسبة الرصيد النقدي وذلك لان الزيادة الحاصلة بمقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لا ترافقها زيادة في مستوى النقدية التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة سحبيات المودعين ، . في حين بلغ معامل التفسير (0.0) اي ان مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لا يفسر نسبة الرصيد النقدي ونسبة تفسيرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة (0.03) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ونسبة الرصيد النقدي " .

8. بلغ معامل الارتباط بين متغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغير ربحيه السهم الواحد (Y9) ( 0.799 - ) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سالب بين المتغيرين ، اي ان الزيادة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر بشكل سلبى في نسبة ربحيه السهم الواحد وذلك لان الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لا ترافقها زيادة في الربحية . وهذا يفسر نقصان في هذه النسبة مع كل زيادة تحصل في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر . في حين بلغ معامل التفسير (0.63) وان اي زيادة تحصل في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تفسر ما نسبته (63%) من النقصان الحاصل في نسبة ربحيه السهم الواحد والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة ( 8.8 ) وهي أعلى من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ونسبة ربحيه السهم الواحد " .

9. بلغ معامل الارتباط بين متغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغير مضاعف الاريح (Y9) ( 0.830 ) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط ايجابي بين المتغيرين ، اي ان الزيادة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر بشكل ايجابي في نسبة مضاعف الاريح وذلك لان الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ترافقها زيادة في مضاعف الاريح. وهذا يفسر زياده في هذه النسبة مع كل زيادة تحصل في مقدار حجم الاستثمار

الاجنبي المباشر . في حين بلغ معامل التفسير (0.69) وان اي زيادة تحصل في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تفسر ما نسبته (69%) من الزيادة الحاصل في نسبة مضاعف الارباح والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة ( 11.19 ) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية (0.05) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ونسبة مضاعف الارباح "

10. بلغ معامل الارتباط بين متغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغير التوظيف (Y<sub>10</sub>) (-0.788) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين ، اي ان الزيادة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر بشكل سلبي في نسبة التوظيف وذلك لان الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ترافقها نقصان في القروض . . في حين بلغ معامل التفسير (0.62) وان اي زيادة تحصل في مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تفسر ما نسبته (62%) من النقصان الحاصل في نسبة مضاعف الارباح والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى . وكانت قيمة F المحسوبة ( 8.2 ) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة ( 6.61 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ونسبة التوظيف "

ويتبين من خلال ذلك ان اغلب الفرضيات الفرعية تم قبولها ، لذا يتم قبول الفرضية الاساسية والتي مفادها ( وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مقدار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات الاداء المصرفي)

جدول (13) يوضح تحليل علاقات الارتباط ومستوى المعنوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات الاداء المالي لمصرف الائتمان

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	معامل الارتباط R	معامل التفسير R <sup>2</sup>	F المحسوبة
معدل العائد على الموجودات (ROA)	-0.361	0.13	0.7	
معدل العائد على حق الملكية (ROE)	-0.833	0.69	11.3	
معدل العائد على الودائع	-0.119	0.01	0.07	
نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	0.792	0.62	8.4	
نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع	0.758	0.57	6.7	
نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية	-0.768	0.56	7.2	
نسبة الرصيد النقدي	-0.083	0.00	0.03	
نسبة ربحية السهم (EPS)	-0.799	0.63	8.8	
مضاعف الارباح P/E	0.830	0.69	11.19	
نسبة التوظيف	-0.788	0.62	8.2	

$$F^*_{جدولية} = (1,4,0.05) = 6.61$$

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

#### الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعه من الاستنتاجات منها :

- 1- شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى العراق على شكل دمج و استملاك تذبذبات كبيرة .
- 2-تطور القطاع المصرفي العراقي خلال المدة السابقة اذ شهد زيادة و تنوع في عدد الوحدات المصرفية المفتوحة
- 3-استقطب القطاع المصرفي العراقي استثمارات اجنبية مباشرة على شكل دمج و استملاك لأول مره بعد السماح للمصارف الأجنبية الاستثمار في القطاع المصرفي العراقي اذ تفاوتت نسب الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي ما بين 23.2% و 75 % و صنفت هذه الاستثمارات استثمارات بانها عموديه.
- 4-جميع الاستثمارات تمت في سنة 2004 و 2005 ولم يسجل بعد ذلك تسجيل استثمارات اخرى وارده .
- 5-اظهرت علاقات الارتباط ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات الاداء المالي سلبيه مما يدل على عدم القدرة على استغلال تلك الاستثمارات في تحقيق الارباح
- 6-تم قبول الفرضية الرئيسة و التي تبين هنالك تأثير للاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع المصرفي

#### التوصيات

بناء على الاستنتاجات الواردة اعلاه يمكن عرض بعض التوصيات التي من المتوقع ان تفيد المصارف المبحوث في زياده كفاءتها و فاعليتها و كما يأتي :

1. من الضروري ان تكون السياسة تجاه الاستثمار الاجنبي المباشر جزءاً من السياسة العامة للدولة فتحديد الأهداف الاقتصادية للدولة هو الذي يحدد الاستراتيجية اللازمة بما في ذلك الجوانب المالية لتنفيذ تلك الاستراتيجية ، وهذا يشمل بدوره سياسة الدولة نحو الاستثمار الاجنبي المباشر سواء من إذ النوع او الحجم او القطاعات التي يجب الاستثمار فيها .
2. ضرورة تحسين المناخ الاستثماري للعراق و ذلك لان الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر تتوقف على مدى توفر البيئة الاقتصادية الملائمة
3. تنظيم الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي ، لأهمية هذا القطاع ،من ثم يجب ان يتم تنظيمها لضمان نوعية الخدمات المقدمة ومستوى السعر .
4. دعوه المصارف الى الاتجاه نحو الاندماجات فيما بينها من اجل جذب استثمارات اجنبية .
5. ضرورة وضع المصارف لاستراتيجيات متكاملة تنسجم وحجم التحديات ألتوقعة لا سيما تحديات العولمة والمنافسة مع المصارف الدولية الكبيرة و المتوقع دخولها البيئة العراقية.
6. نظرا للآثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع المصرفي ينبغي على المصارف العمل على جذب الاستثمارات الاجنبية لها من اجل تحسين ادائها المالي و تحسين الخدمات المقدمة
7. ضرورة الانتباه الى الاثار السلبية الناتجة عن دخول هذه الاستثمارات الى القطاع المصرفي وذلك بهدف تمكين المصارف من فتح آفاق جديدة للتكيف مع الوضع الدولي الجديد في ظل العولمة

#### المصادر

#### المصادر العربية

اولا :التقارير و القوانين و البيانات

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، للمده من(2004 – 2011)
  2. التقارير المالية السنوية لسوق العراق للأوراق المالية المنشورة للمصارف للمده من (2005 – 2011)
  3. قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004
- أ- البيانات بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر
1. البيانات المنشورة من اليونكتاد عن طريق الانترنت للمده من ( 2005-2011)
- ب- البيانات بأنسبة للقطاع المصرفي العراقي
1. البيانات المالية لمصرف الاستثمار ، الائتمان ،الخليج الشرق الاوسط ، الشمال ، الاقتصاد ،بغداد ، دار السلام ، كردستان و التجاري للمده من ( 2005-2011)
- ثالثا : الكتب العربية
1. ال شبيب ، دريد كامل ، "الاستثمار و التحليل الاستثماري " ، ط 1 ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان \_ الاردن، 2009
  2. الحسيني ، فلاح حسن و الدوري، مؤيد عبد الرحمن، " ادارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان \_ الاردن ، 2000.
  3. الدسوقي ، ايهاب . " النقود و البنوك و البورصة " ، ط 2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة – مصر ، 2010
  4. الريبيعي ، حاكم محسن و الراضي ، حمد عبد الحسين . " حوكمة البنوك و اثرها في الاداء و المخاطرة " ط 1 ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان \_ الاردن ، 2011
  5. الشمري ، صادق راشد . " ادارة المصارف " الواقع و التطبيقات العملية ، ط 1 ، مطبعة الفرح ، بغداد \_ العراق ، 2008
  6. طاقه ، محمد ، " مازق العولمة " ، ط 1 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان \_ الاردن، 2007
  7. العامري ، محمد علي ابراهيم ، " الإدارة المالية المتقدمة " ، ط 1 ، اثناء للنشر و التوزيع ، عمان \_ الاردن ، 2010
  8. عبد الحميد، عبد المطلب، " العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، 2001
  9. فهد ، نصر محمود مزنان – أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية – ط 1 ، دار صفاء للنشر ، عمان ، 2009 ،
- رابعا :الدوريات و المجلات
1. احمد ، زغدار " الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة " ، مجلد الباحثين ، العدد 3 ، 2004
  2. الخضيرى، احمد محسن ، " العولمة الاجتياحين "، مجموعة النيل العربية ، ط 2001.
- خامسا :الرسائل و الاطاريح
1. عبيد ، نغم حسين نعمه . " الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نظريات الأعمال الدولية " دراسة تطبيقية على بلدان العالم العربي مع الإشارة إلى إمكانية استضافته في العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشوره ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعه بغداد ، العراق ، 2006

## English References

## A. BOOKS

1. Beamish , Paul W . & Morrison , Alen G. & Inkpen , Andrew C ., & Rosenzweig , Philip M., " International Management " , 5<sup>th</sup> Ed , Mcgraw-Hill Irwin , 2003
2. Cacu , Barbara & Girardone , Claudia & Molyneux , Philip , " Introduction To Banking " Prentice Hall,
3. Hill , Charles W ., " International Business " , 6<sup>th</sup> Ed , Mcgraw-Hill Irwin, 2007
4. Hubbard , R . Glenn , " Money ,The Financial System And Economy " 6<sup>Th</sup> Ed ,Pearson ,2008.
5. Krugman , Paul R . & Obstfeld , Maurice . " International Economic " Theory And Policy ,1<sup>St</sup> Ed, Pearson , 2009
6. Obrien , Robert . & Williams , Marc . "Global Political Economic " 3<sup>rd</sup> Ed , Plagrave Macmillan , 2010
7. Peng , Mike W . M . "Glopal Strategic Management " 2<sup>nd</sup> Ed , South \_Westren , 2009
8. Roes , Peter S . " Commercial Bank Management " 1th Ed , Mcgraw-Hill Irwin , 1999
9. Roes , Peter S . " Commercial Bank Management " 4th Ed , Mcgraw-Hill Irwin , 2002
10. Rose , Peter & Hudgins , Sylvia C . " Bank Management & Financial Servies " 6<sup>Th</sup> Ed , Irwin Mcgraw-Hill, 2005
11. Sawyer , W . Charles . & Sprinkle , Richard L . " International Economics " , 3<sup>Th</sup> Ed , Prentice Hall , 2009
12. Sethi , Jyosna & Bhatia , Nishwan . " Elements Of Bankig And Insurance " 2<sup>ed</sup> Ed , P H L Learning , New Delhi \_India, 2008
13. Taylor , Johan B . & Weerapane , Akil A . " Macroeconomic " , 6<sup>Th</sup> Ed , South \_ Western , 2010

## B. Journals and Periodicals

1. Bank For International Settlement , " International Banking And Financial Market Developments " 2010
2. Blomstrom , Magnus . "The Economics Of International Investment Incentives " , Eclac /World Seminar On Globalization , Santiago De Chile , 6\_8 March 2002
3. Noke , Volker .& Yeaple , Stephen. " Gross \_Border Margens And Acquisition Vs . Greenfield Foreign Direct Investment " , Jornal Of International Economics No. 72 , 2006

Internet ( World Wide Web)

مواقع الانترنت

[http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sRF\\_ActivePath=P,5,27&sRF\\_Expanded=P,5,27](http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sRF_ActivePath=P,5,27&sRF_Expanded=P,5,27)

الموقع الرسمي لبيانات اليونكتاد